المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعيـــة الشـفافيـــة الكـويتيـــة
Kuwait Transparency Society

التقريـــر النهائي بشـأن الإنتخابات التكميليـة 2021

بتاريخ 2021/5/24

الملخص التنفيذي:

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة الانتخابات التكميلية لانتخاب مقعد واحد عن الدائرة الانتخابية الخامسة و التي جرت في يوم السبت ٢٢ مايو ٢٠٢١ م « وهي الرابعة عشر في تاريخ الحياة النيابية في الكويت " في اعقاب اعلان مجلس الامة الكويتي في يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ مارس ٢٠٢١ عن خلو مقعد النائب د. بدر الداهوم استنادا المادة (١٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بأنه «إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب أعلن المجلس ذلك وعلى رئيس المجلس أن يبلغ رئيس مجلس الوزراء فورا بهذا الخلو لانتخاب عضو آخر وفقا للمادة (٨٤) من الدستور» ، والتي ظهرت نتائجها في الساعات المتأخرة من ذات اليوم لاختيار (مرشح واحد) نائبا عن الدائرة الخامسة و الذي تنافس عليه عدد (١٤) مرشح من الرجال و عدد (١) مرشح من النساء.

فقد قامت المفوضية الاهلية للديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية و بعد صدور قرار مجلس الوزراء الموقر بالسماح لها بالاطلاع على العملية الانتخابية برصد عمليتي التصويت والفرز وكذلك الاجواء الانتخابية بهدف التأكد من نزاهة الانتخابات وتقييم الممارسة الانتخابية.

و قد بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية في الدائرة الخامسة (١٦٧٠١٥) ناخب و ناخبة وقد بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات التكميلية (٤٧٤٥٤) ناخبا و ناخبة و بنسبة تعادل ٢٨,٤ ٪.

وقد لاحظت المفوضية ان نسبة اقبال الناخبين شهدت انخفاضا ملحوظا ، في حين حصل الفائز بالمقعد النيابي د. عبيد محمد المطيري على عدد (٤٣٨١٠) صوتا من اجمالي اعداد الذين ادلوا بأصواتهم و بنسبة ٩٢,٣ ٪ و هي نسبة عالية فاقت التوقعات.

وخلال هذا الموسم الانتخابي الهادئ الى حد كبير و الذي اتسم بالإجراءات المشددة و التي فرضتها السلطات الصحية لمجابهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) على جميع الأصعدة ، فقد قامت المفوضية برصد غالبية الاجراءات الرسمية لإدارة العملية الانتخابية، وكذلك غالبية ما تم طرحه في فضاء الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وما صرح به المرشحون في اللقاءات التلفزيونية العامة و الخاصة وكذلك تصريحاتهم الصحفية ، وذلك منذ مرسوم الدعوة للانتخابات و حتى إعلان النتائج النهائية من اللجنة القضائية، وخرجت بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة عملية التصويت والفرز، حيث إن النهج «الشفاف» الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا وكذلك الجهات المعنية في إدارة الانتخابات وسرعة إعلان النتائج يستحق الثناء والشكر.

آملين أن يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية للمساهمة بشكل أكبر في تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات، متمنين ان يحفظ الله الكويت

وشعبها من كل مكروه وان يمن عليهم بالأمن والاستقرار و موفور الصحة ومزيد من الديمقراطية، ولأعضاء مجلس الأمة الجدد التوفيق والنجاح في مهامهم ومسؤولياتهم لما فيه خدمة الوطن.

المفوضية الأهلية للديمقراطية:

تمهيد:

في اعقاب اعلان مجلس الامة الكويتي في يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ مارس ٢٠٢١ عن خلو مقعد النائب د. بدر الداهوم استنادا المادة (١٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة و بناء على المادة (٨٤) من الدستور، و وفقاً لأحكام القانون رقم (٣٥ لسنة ١٩٦٤) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له ، اصدر وزير الداخلية القرار الوزاري رقم (٢٠٦ لسنة ٢٠٢١) بشأن دعوة الناخبين إلى الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرة الانتخابية (الخامسة) في يوم السبت الموافق ٢٢ مايو ٢٠٢١ م والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحق (٢) العدد رقم (١٥٣٠) الصادر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/٤/١٤م .

وقد أصدر مجلس الوزراء الكويتي في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين الموافق ٣ مايو ٢٠٢١ م قرار بالموافقة على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية بالاضطلاع على العملية الانتخابية بالإضافة الى جمعيات نفع عام زميلة وذلك ضمن إطار حرص المجلس على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال « المفوضية الأهلية للديمقراطية « التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات اعضاء مجلس الامة و ذلك للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة ، فقد قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات التكميلية جريا على عادتها و قد تطوع عدد (٨٦) ضمن الفريق المحلي ، وقد اقامت المفوضية دورة تأهيليه للمتطوعين بالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) حيث التحق بها عدد (٥٨) و هم العدد الفعلي للمشاركين ضمن الفريق المحلي يوم الانتخاب بالإضافة الى أعضاء الجمعية العمومية و رؤساء الفرق، كما قامت المفوضية بمباشرة الرصد العام لما ينشر من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الصادرة من الجهات المعنية بالعملية الانتخابية و كافة المرشحين و قياسها مع القوانين و الانظمة النافذة وكذلك المعايير الفنية العالمية في هذا المجال ، كما تم توفير خدمة الواتساب و ذلك لتلقي بلاغات المواطنين عن وجود أي جرائم انتخابية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على العملية الانتخابية وحتى الفرز النهائي للأصوات:

و فيما يلي أهم الملاحظات على يوم الاقتراع وعلى انتخابات مجلس الأمة:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

١) اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

صدر قرار المجلس الأعلى للقضاء الكويتي بتشكيل اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية للانتخابات التكميلية و التي ترأسها المستشار بمحكمة الاستئناف المستشار عبدالله الصانع و بعضوية المستشار بمحكمة الاستئناف المستشار عبدالله القصيمي ووكيل وزارة العدل عضو المجلس عمر الشرقاوي، حيث شارك عدد من المستشارين و القضاة بصفة أساسية واحتياطية ترأسوا اللجان الأصلية والفرعية، والتي بلغت (١٦٥) لجنة مقسمة بين الذكور و الاناث.

و قد أدار السادة القضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية منذ بداية الانتخابات في الثامنة صباحا وحتى فرز صناديق الاقتراع و اعلان النتائج النهائية في الساعات الاخيرة مساء يوم السبت ٢٠٢١/٥/٢٢م، بالرغم من وجود الإجراءات الصحية الاحترازية وقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاما لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.

٢) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

منذ إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقى تلك البلاغات، و قد لوحظ خلال هذه الانتخابات ان وزارة الداخلية لم تعلن عن عناوين و ارقام هواتف المراكز المختصة لتلقي هذه البلاغات، في حين تشيد المفوضية بالدور المتميز لإدارة الاعلام الأمني في استجابتها الفورية لجميع ملاحظات المفوضية و خصوصا في دعم جهود متطوعي جمعية الشفافية الكويتية اثناء تواجدهم في مقار الاقتراع و امام لجان التصويت.

٣) جريمة شراء أصوات:

لوحظ خلو هذه الانتخابات من أي تصريحات سواء من المرشحين او الناخبين من عملية شراء الأصوات كما لم تتلقي او ترصد المفوضية أي حالة تذكر، في حين لم تعلن وزارة الداخلية و هي الجهة المعنية الأولى في أمور التحري والضبطية القضائية وفقا لمسئوليتها القانونية عن

أي إجراءات في هذا الشأن، كما نؤكد على ضرورة تعاون وزارة الداخلية مع منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن مستقبلا لأضفاء مزيد من الشفافية على ادارة العملية الانتخابية.

بشكل عام، فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع صوت واحد للناخب يسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، ويزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب تلك الجريمة.

٤) شبكات التواصل الاجتماعي:

كان لهذه الانتخابات خصوصية فيما يتعلق بإعلان وطرح المرشحين لرؤاهم الانتخابية، حيث أن الظروف الصحية التي تمر بها البلاد قللت من فرص زيارة المرشحين لمراكز التأثير الشعبي كالدواوين للتواصل المباشر مع شريحة كبيرة من الناخبين و خصوصا في ظل قرار بلدية الكويت المانع من إقامة المقار الانتخابية الاعتيادية، مما أعطي شبكات التواصل الاجتماعي دورا مؤثرا لهذه الانتخابات حيث اصبحت النافذة الأكثر تأثيرا لالتقاء المرشح بناخبيه.

اما بالنسبة للصحافة المحلية فقد ساهمت ايضا في التسهيل على المرشحين لعرض برامجهم الانتخابية ووجهات نظرهم و خاصة عبر الصحف الالكترونية.

٥) دور منظمات المجتمع المدني:

لاقت دعوة مجلس الوزراء لعدد من جمعيات النفع العامة بالاطلاع على العملية الانتخابية استحسانا واسعا لدى الكثيرين مما يعزز مناخ الشفافية و يساهم في نزاهة العملية الانتخابية، فقد كان قرارا حكيما من حيث ابعاده في تطوير منظومة المؤسسات الديمقراطية و مساهمته في اظهار الوجه الديمقراطي لدولة الكويت مما يساهم في تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

في حين تدعو المفوضية الى تعديل في التشريع الكويتي لإعطاء منظمات المجتمع المدني الصلاحية في الرقابة الحقيقية على العملية الانتخابية لإيجاد بيئة للتقييم المستمر و اصلاح الخلل ان وجد.

ثانيا: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

المشهد الانتخابي:

بسبب الظروف الصحية التي تشهدها البلاد و كذلك مصادفة يوم الاقتراع لراحة أسبوعية و التأثير الملحوظ لأحوال الطقس الحار في منتصف ساعات التصويت، و كذلك اعلان احدى المكونات الاجتماعية في الدائرة عن مقاطعتها للانتخابات و على ضوء ما شهدته الساحة السياسية في الآونة الأخيرة من نشاط إعلامي ملحوظ في دعم احد المرشحين، أدى إلي انخفاض نسبة المشاركة في العملية الانتخابية ، في حين تجدر الإشارة الى ارتفاع ملحوظ في نسبة الاقتراع لصالح مرشح واحد حيث حصل على ما نسبته ٩٢,٣ ٪ من اجمالي

المقترعين في حين حصل بقية المرشحين و البالغ عددهم (١٤) على ما نسبة ٧,٧٪ و هي تعد سابقة في تاريخ الانتخابات التكميلية الكويتية .

ثالثا – دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

١) وزارة الداخلية:

وبصفتها المعني الأول عن هذه الانتخابات تحديدا، بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور متميزا في تنظيم الانتخابات و كذلك مع متطوعي جمعية الشفافية الكويتية و تقديم الدعم اللوجستي اللائق، في حين كان دورها فاترا في التنسيق مع المجتمع المدني للتصدّي لمجموعة من الجرائم الانتخابية مثل رصد شراء أصوات الناخبين.

٢) بلدية الكويت

بصفتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، فقد أصدرت قرارها بمنع إقامة تلك المقار تنفيذا لقرارات السلطات الصحية للحد من التجمعات و تطبيق للتباعد الاجتماعي، كما قامت البلدية بمنع تعليق الإعلانات الانتخابية على منازل المواطنين و فرض غرامة مالية جراء عدم الالتزام بتلك التعليمات.

٣) وزارة الإعلام

شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات التكميلية برئاسة وكيل الوزارة، وساهمت الوزارة بتوعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية ممارسته بشكل صحيح، كما تمت التغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها أولا بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستمعي الإذاعة، بتكليف عدد من مذيعي ومراسلي ومندوبي الوزارة وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

في حين لوحظ عدم دعوة الوزارة لكافة مرشحي الانتخابات التكميلية لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبيهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين عملا بالانتخابات السابقة و الذي يتنافى مع المعايير الدولية لشفافية الأعلام الحكومي.

٤) الإجراءات و التدابير الصحية

جاءت الإجراءات الصحية مماثلة للإجراءات و الاحترازات التي تمت في الانتخابات السابقة فضلاً عن توفير مدرسة خاصة لاستقبال الناخبين (رجال و نساء) المصابين بفيروس كورونا لتمكينهم من الادلاء بأصواتهم.

وشملت الإجراءات الاحترازيّة الصحيّة للاقتراع مراعاة عدم التجمّع خارج وداخل مراكز الاقتراع ارتداء الكمّامات وتعقيم اليدين ولبس القفّازين قبل الدخول، مع الالتزام بالمسار المحدد للناخبين لدخول المراكز وحتّى الوصول للجنة المحدّدة، كما تضمّنت المحافظة على التباعد الجسدي بمسافة لا تقلّ عن مترين بين الناخبين طوال فترة التواجد داخل مركز الاقتراع، وتمّ تخصيص عيادات طبيّة في كلّ مركز حفاظًا على صحّة الجميع وسلامتهم.

و في ظل الاقبال الضعيف للناخبين لهذه الانتخابات فلم تلاحظ المفوضية الى مظاهر لعدم التقيد بالإجراءات الصحية عوضا عن وجود لوحات ارشادية للمقترعين تحثهم على التقيد بالتدابير الصحية و كذلك لوحظ تواجد متطوعي الدفاع المدني للكشف عن درجات الحرارة لكافة الدالين لمراكز الاقتراع.

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

١) مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

٢) العمل على إصدار قانون «الهيئة العامة للديمقراطية» والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، واستطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.

٣) العمل على إصدار «قانون الجماعات السياسية» الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلا من السرية المحاطة بأعمالها حاليا، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقا للدستور.

٤) تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، على أن يشمل:

- جداول الناخبين تعدها الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات و كذلك الكويتيين في الخارج.
- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.
- تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

(إنتهـــــــــى)